مـــــــــناخك بالعـــــــــربي

ملخص مؤتمر الأطـــراف 27

شرم الشيخ- 2022

قائمة المحتويات

01 مقدمة 3

02 التنفيذ والعدالة المناخية 4

03 الإنجاز التاريخي 5

04 التكيّف مع تغيّر المناخ 7

05 الالتزام بالحد من الاحترار العالمي 9

06 التمويل المناخي 10

07 إشراك الفاعلين غير الحكوميين 11

08 الانتقادات والتحديات 12

09 المراجع 12

1.مقدمة

جاء انعقاد COP27 في لحظة تاريخية مختلفة عن كل المؤتمرات السابقة؛ إذ لم يعد تغيّر المناخ خطرًا مستقبليًا أو سيناريو علميًا افتراضيًا، بل أصبح واقعًا يوميًا يهدد الأمن الغذائي، والاستقرار الاقتصادي، وسبل العيش لملايين البشر، خاصة في الدول النامية.

خلال عامي 2021–2022، شهد العالم:

- فيضانات كارثية غمرت ثلث مساحة باكستان، وأثّرت على أكثر من 30 مليون شخص
- موجات جفاف غير مسبوقة في القرن الإفريقي، أدت إلى فقدان سبل العيش الزراعية
- حرائق واسعة في أوروبا وأمريكا الشمالية
- ارتفاعًا حادًا في أسعار الغذاء والطاقة، ما زاد هشاشة الفئات الفقيرة

2.التنفيذ والعدالة المناخية

تم توصيف COP27 على نطاق واسع بأنه "مؤتمر التنفيذ"، لأن الهدف لم يكن إطلاق التزامات جديدة فقط، بل:

- تقييم ما تم الالتزام به سابقًا
- مساءلة الدول حول التقدم الحقيقي
- تحويل التعهدات إلى آليات تنفيذ وتمويل

كما عُرف المؤتمر أيضًا بأنه "مؤتمر العدالة المناخية"، حيث برزت قضايا:

- عدم تكافؤ المسؤولية التاريخية عن الانبعاثات
- عدم توازن القدرة على التكيّف
- الفجوة بين الدول التي تسببت بالأزمة والدول التي تدفع ثمنها

استضافة مصر - كدولة نامية - للمؤتمر أعطت مساحة أكبر لصوت الجنوب العالمي، وساهمت في إعادة ترتيب أولويات النقاش.

3. الإنجاز التاريخي: إنشاء صندوق الخسائر والأضرار

على مدار أكثر من ثلاثين عامًا من المفاوضات المناخية, طالبت الدول النامية بإنشاء آلية واضحة وعادلة لتعويض الخسائر والأضرار الناتجة عن آثار تغيّر المناخ التي تتجاوز قدرتها على التكيّف, مثل الكوارث المفاجئة أو التغيرات البطيئة والمدمرة. إلا أن هذا المطلب ظل مؤجّلًا لفترة طويلة, نتيجة مخاوف قانونية لدى بعض الدول المتقدمة من تحمّل مسؤولية تاريخية عن الانبعاثات, إضافة إلى خلافات سياسية وتقنية حول آليات التمويل, والمسؤولية, وكيفية إدارة هذه التعويضات.

في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين (COP27), تحقّق اختراق تاريخي في هذا الملف, حيث تم الاتفاق رسميًا على إنشاء صندوق دولي مخصّص للخسائر والأضرار, مع الاعتراف الصريح بأن بعض آثار التغير المناخي لا يمكن التكيّف معها مهما كانت الجهود المبذولة. كما أُطلقت عملية رسمية لتصميم الصندوق وتحديد هيكليته وآليات عمله ومصادر تمويله خلال المرحلة اللاحقة, بما يفتح الباب أمام تفعيل هذا المسار على أرض الواقع.

وتشمل الخسائر والأضرار التي يستهدفها هذا الصندوق مجموعة واسعة من الآثار الملموسة، مثل فقدان الأراضي بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، وتدمير المنازل والبنية التحتية نتيجة الفيضانات والأعاصير، وفقدان سبل العيش المرتبطة بالزراعة أو الصيد أو الموارد الطبيعية، إضافة إلى التهجير القسري للمجتمعات التي لم تعد قادرة على الاستمرار في مناطقها الأصلية.

وتكمن أهمية هذا القرار في كونه يشكّل تحوّلًا أخلاقيًا وسياسيًا جوهريًا في مسار العمل المناخي العالمي، إذ يضع مبدأ العدالة المناخية في صميم الاستجابة الدولية، ويعترف بمعاناة الفئات الأكثر تضررًا رغم مساهمتها المحدودة في التسبب بالأزمة. كما يمنح الدول الأكثر هشاشة أداة تفاوض وتمويل حقيقية، تعزز قدرتها على المطالبة بحقوقها، وتحوّل التضامن الدولي من وعود عامة إلى آليات دعم أكثر واقعية وملموسة.

4. التكيّف مع تغيّر المناخ

في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين (COP27)، برز التكيّف مع تغيّر المناخ كأولوية متزايدة في النقاشات الدولية، مع تأكيد واضح على أن التكيّف لم يعد خيارًا يمكن تأجيله إلى المستقبل، بل أصبح ضرورة آنية لا تحتمل التأخير. فقد أقرت الدول بأن العديد من المجتمعات حول العالم تعيش بالفعل آثار التغيّر المناخي، مثل موجات الحر والجفاف والفيضانات، حتى في حال توقّف الانبعاثات اليوم، ما يجعل التكيّف مسألة بقاء وليس مسألة تخطيط طويل الأمد.

وخلال المؤتمر، تركزت النقاشات على الحاجة الملحّة إلى مضاعفة تمويل التكيّف، بما يضمن قدرة الدول الأكثر تضررًا على حماية مجتمعاتها ومواردها. كما تم التأكيد على أهمية دعم الخطط الوطنية للتكيّف، وهي الخطط التي تضعها الدول لتحديد أولوياتها واحتياجاتها في مواجهة المخاطر المناخية، إضافة إلى تعزيز دور المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ حلول التكيّف، باعتبارها الأقدر على فهم واقعها واحتياجاتها اليومية.

ورغم هذا الاعتراف السياسي المتزايد بأهمية التكيّف, لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الخطاب والواقع. إذ بقي تمويل التكيّف أقل بكثير من تمويل خفض الانبعاثات, كما أن الوصول إلى هذا التمويل ما زال معقدًا وصعبًا, خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من ضعف القدرات المؤسسية أو الإدارية. وهو ما يؤكد أن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في الاعتراف بأهمية التكيّف, بل في تحويل هذا الاعتراف إلى دعم مالي وتقني فعلي يصل إلى من هم في أمسّ الحاجة إليه.

5. الالتزام بالحد من الاحترار العالمي

في COP27, تم إعادة التأكيد على هدف الحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية, وهو الحد الذي يهدف إلى تجنب أخطر آثار التغير المناخي. ومع ذلك, لم تصدر التزامات جماعية جديدة قوية, ولم تُقدّم آليات إلزامية لتسريع خفض الانبعاثات, ما يبرز التحدي الكبير في ترجمة الهدف إلى واقع عملي.

دُعيت الدول لتحديث مساهماتها الوطنية المحددة (NDCs), بهدف مواءمتها مع المسار المطلوب لتحقيق الحد من الاحترار. ومع ذلك, تشير التقييمات إلى أن العديد من الخطط الوطنية الحالية لا تزال غير كافية لتغطية الفجوة بين الأهداف العلمية والجهود العملية, مما يزيد من صعوبة تحقيق الهدف العالمي.

الواقع العملي يعكس هذا التحدي: التقديرات العلمية تشير إلى أن العالم يسير نحو ارتفاع متوسط درجات الحرارة بما يزيد عن 2.4 درجة مئوية, أي أن فجوة التنفيذ أكبر بكثير من فجوة الالتزام, ما يستدعي تكثيف الجهود على مستوى السياسات والتمويل والمساءلة لضمان الوصول إلى المسار المطلوب.

6. التمويل المناخي

- **الالتزامات المالية**

تم في COP27 إعادة التأكيد على الهدف السنوي البالغ 100 مليار دولار، المخصص لدعم الدول النامية في مواجهة تغير المناخ. كما تم النقاش حول الحاجة إلى مصادر تمويل جديدة ومبتكرة، تشمل منحًا وقروضًا مستدامة، لتعزيز قدرة الدول على التخطيط وتنفيذ مشاريع التكيّف والتخفيف من آثار التغير المناخي.

- **التحديات القائمة**

لا تزال هناك تحديات كبيرة في التمويل المناخي، أبرزها:

- عدم الوفاء الكامل بالالتزامات المالية السابقة.
- صعوبة وصول التمويل إلى الدول الأضعف من الناحية المؤسسية والاقتصادية.
- الاعتماد المفرط على القروض بدل المنح، ما يزيد من الأعباء المالية على الدول المستفيدة.

- **أهمية التمويل في COP27**

شكل التمويل محورًا أساسيًا في ربط الموارد بالاحتياجات العملية، حيث تم التأكيد على ضرورة توجيه الأموال بشكل مباشر نحو:

- مشاريع التكيّف مع آثار المناخ.
- دعم الخسائر والأضرار التي تتجاوز قدرة الدول على التكيّف.
- بناء القدرات المؤسسية لضمان استدامة الحلول المناخية.

7. إشراك الفاعلين غير الحكوميين: قوة المجتمع المدني والشباب

شهد COP27 مشاركة واسعة من فئات متعددة, شملت:

- منظمات المجتمع المدني، التي نقلت صوت القضايا المحلية على الصعيد الدولي.
- الشباب, الذين قدّموا مبادرات وحلولًا مبتكرة للتحديات المناخية.
- القطاع الخاص, الذي أظهر إمكاناته في الاستثمار في الطاقة النظيفة والممارسات المستدامة.
- الباحثين والمؤسسات الأكاديمية, الذين دعّموا القرارات بالبيانات والأدلة العلمية.

أدت هذه المشاركة إلى:

- تعزيز الضغط على الحكومات لتسريع تنفيذ الالتزامات المناخية.
- نقل قصص واقعية من الميدان، توضح أثر السياسات على حياة الناس.
- ربط القرارات والسياسات بحاجات المجتمعات الفعلية, ما زاد من مصداقية التوصيات.

8. الانتقادات والتحديات

رغم الإنجازات الملحوظة, وُجهت عدة انتقادات إلى COP27, أبرزها:

- ضعف اللغة المتعلقة بخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري، مع الحاجة إلى إجراءات أكثر وضوحًا.
- البطء في تحويل القرارات إلى تطبيق عملي على الأرض.
- مخاوف حول فعالية صندوق الخسائر والأضرار, خصوصًا في حال عدم وجود تمويل واضح ومستدام لدعمه.

9. المراجع

UNFCCC – Conference of the Parties (COP27)